تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982

على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993

دراسات علميَّة محكَّمة

(7)

وائل المبحوح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993

دراسة تحليلية

وائل عبد الحميد المبحوح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

دراسات
علميَّة محكَّمة
(7)

رئيس التحرير
د. محسن محمد صالح

مدير التحرير
إقبال وليد عميش

مساعدو التحرير
فاطمة حسّان عيتاني
إيمان عصام برغوت
باسم جلال القاسم
ربيع محمد الدنّان

Refereed Academic Studies (7)

The Repercussions of the 1982 Israeli Invasion of Lebanon, on the Political Attitude of the PLO Until the Oslo Accords 1993 (Analytical Study)

By: Wael Abed Elhamid El Mabhouh

تاريخ استلام البحث: 2017/12/5

تاريخ الإجازة النهائية للبحث: 2018/3/14

حقوق الطبع محفوظة ©

الطبعة الأولى

2018م – 1439هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-002-0

(الآراء الواردة في الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961+

تلفاكس: 43 36 80 1 961+

ص.ب.: 5034–14، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج

مروة غلاييني

طباعة

CA s.a.r.l, Beirut, Lebanon, +961 1 304444

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

الملخص 5

المقدمة 7

المبحث الأول: العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 :
أسباب ودوافع 14

المبحث الثاني: نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 29

المبحث الثالث: السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 38

الخاتمة 59

النتائج 61

الملخص

لم تجد "إسرائيل" أي صعوبة في تبرير عدوانها على لبنان، الذي كانت تنطلق منه عمليات المقاومة؛ فقد كانت قيادتها تشعر بخطورة الوجود الفلسطيني المقاوم في لبنان، وترى أن خيار القوة أفضل من خيار السياسة، وتكتنفها رغبة بإيجاد منطقة عازلة فيه، وحاولت إيجاد نظام موالٍ لها، يرغب بدخول "اتفاقية سلام" معها، تضمن بها أمن ما تُسمِّيه "شمال إسرائيل".

لقد نجح عدوان "إسرائيل" في صيف 1982 في إخراج رجال المقاومة من لبنان، فتوزعوا على ستّ دول عربية، إضافة إلى إخراج قيادة منظمة التحرير، فعجّل هذا الإخراج قرار انتقالها إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فَقَدَ اللاجئ الفلسطيني سنداً وظهراً قوياً، وتلقت القوات الوطنية اللبنانية ضربة قوية، فكانت مجزرة صبرا وشاتيلا. وكشف العدوان عن اختراقات وضعف في الثورة الفلسطينية، وظهرت الانشقاقات في حركة فتح (بزعامة أبي موسى)، وكسب "تيار الواقعية" فيها دفعات جديدة باتجاه تبني الحلول السلمية، ودخول المفاوضات.

عقب هذا العدوان، أعلن الرئيس رونالد ريجان عن مشروعه لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وتبنى مؤتمر القمة العربية مشروع سلام عربي (مشروع فاس 1982)، وتقدّم الاتحاد السوفياتي من جهته بمشروع لـ"السلام" (مشروع بريجينيف)؛ فأيّد المجلس الوطني الفلسطيني مشروعي فاس وبريجينيف ورفض مشروع ريجان. هذه الخطوات مهّدت لمبادرة أردنية – فلسطينية من الملك حسين، للتسوية، تقوم على مبدأ

الأرض مقابل السلام تحت إشراف أممي، وطّأت لتوقيع عرفات على وثيقة ستوكهولم 1988، ومن بعدها أتى اتفاق أوسلو 1993، ليُدخل المنظمة في حالة من الجمود، ولتتصدّر السلطة الفلسطينية المشهد الفلسطيني.

كلمات مفتاحية:

"إسرائيل"	الأردن	عدوان صيف 1982
اتفاق أوسلو	مفاوضات	منظمة التحرير الفلسطينية
مقاومة مسلحة	لبنان	مؤتمر القمة العربية (فاس)

تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993: دراسة تحليلية

وائل عبد الحميد المبحوح[1]

المقدمة:

توفرت الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية منذ انطلاقتها بالرغم من تشتت الشعب الفلسطيني في الدول العربية، وتركزت هذه الحاضنة في الأردن ولبنان. وقد قدمت الثورة الفلسطينية بزعامة حركة فتح أول شهيد لها على أرض فلسطين في 1965/1/1، وهو الشهيد أحمد موسى لتعلن في اليوم نفسه انطلاق العمليات المسلحة ضد "إسرائيل"، حيث توالت العمليات عبر النهر من الأردن، وسط تأييد شعبي فلسطيني وعربي وإلى حدّ ما رسمي، وصولاً إلى معركة الكرامة سنة 1968 التي شارك فيها الجيش الأردني نفسه، قبل أن يحصل الصدام بين الفدائيين والسلطة الأردنية سنة 1970 وينتهي بخروج العمل الفدائي إلى لبنان[2]. ومن لبنان خاضت المقاومة الفلسطينية صراعاً مسلحاً مع "إسرائيل"، لكنها ما لبثت أن تورطت في الصراع الداخلي اللبناني، وفي الحرب الأهلية التي دارت رحاها منذ سنة 1975، وهو ما جعل المقاومة الفلسطينية خصماً لبعض القوى اللبنانية في حينه.

---

[1] باحث سياسي مختص في دراسات الشرق الأوسط.

[2] ماجد أبو دياك، "الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية،" ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014"، الذي نظمه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، 2014/11/27، انظر:
https://www.alzaytouna.net/2015/09/22

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

كان الوجود الفلسطيني في لبنان عاملاً مهماً في إثارة اهتمام القادة الإسرائيليين أيضاً، من أمثال أريل شارون Ariel Sharon ورفائيل إيتان Rafael Eitan وغيرهما، ممن رأوا أن خيار القوة أفضل من خيار السياسة، فمنذ أواخر سنة 1981، بالغ المتحدثون الرسميون الإسرائيليون في الحديث عن خطورة التواجد الفلسطيني في لبنان، وهي مبالغة استمرت حتى في أيام الحرب، وقد أشار القادة الإسرائيليون إلى أن منظمة التحرير كانت تعمد إلى تطوير قوة عسكرية تقليدية، مؤكدين على تزايد كميات الأسلحة التي تطلبها المنظمة خلال السنة[3]. ومع استمرار عمليات المقاومة، ورغبة "إسرائيل" بإيجاد منطقة عازلة في لبنان، اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في صيف 1982 ووصلت إلى بيروت، وحاصرت المقاتلين الفلسطينيين في غربي المدينة، ما أدّى إلى خروجهم وتشتتهم في عدة دول عربية، وهو ما أبعد العمل الفدائي عن الحاضنة الشعبية في لبنان[4].

تميزت الفترة التي سبقت العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 بهدوء نسبي طويل على جانبي الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وذلك التزاماً من منظمة التحرير الفلسطينية باتفاقية وقف إطلاق النار التي تمّ التوصل إليها عبر الوسيط الأمريكي فيليب حبيب في تموز/ يونيو 1981، وحرصاً من المنظمة على عدم إعطاء المسوغات والذرائع للعدو لشن هجوم عدواني جديد على القواعد والمخيمات والتجمعات السكانية في الأراضي اللبنانية[5].

---

[3] أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978–1982: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 119.

[4] ماجد أبو دياك، مرجع سابق.

[5] انظر: بدر عبد الحق، وغازي السعدي، **شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو**، سلسلة الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان رقم 1، ط 4 (بيروت: دار الجليل للنشر، 1986)، ص 5.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

لجأت "إسرائيل" إلى ذريعة حماية منطقة الجليل الأعلى من الصواريخ الفلسطينية، في الوقت الذي أفادت فيه مصادر الأمم المتحدة United Nations أن قواتها المتمركزة في جنوبي لبنان لم تُسجل أيّ حادثة تتعلق بصواريخ أو مدفعية أُطلقت ضدّ "إسرائيل" منذ وقف إطلاق النار في 1981/7/24. وفي مقابل ذلك، أفادت المصادر نفسها، وللمدة نفسها، أن "إسرائيل" خرقت المجال الجوي اللبناني 2,125 مرة، ومياه لبنان الإقليمية 652 مرة، كما جرت بعض حوادث الانتهاكات براً[6].

لقد كانت المعضلة بالنسبة لـ"إسرائيل"، هي استحالة التخلص نهائياً من مخاطر الوجود الفلسطيني في الجنوب اللبناني إلا بعملية أرضية شاملة طويلة الأمد، الأمر الذي سيستتبع تصادماً مباشراً مع سورية، ويثير معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة، ما لم يكن هناك استفزاز صريح يأتي على شكل عمليات فلسطينية مكثفة أو أعمال إرهابية صارخة بشكل خاص. وكانت المعضلة من الناحية الأخرى، أن استمرار "إسرائيل" بإصدار التصريحات بعدم اعتزامها الرضوخ للانتهاكات الفلسطينية "الروتينية" لوقف إطلاق النار (حسب التفسير الإسرائيلي لوقف إطلاق النار) كان يستدعي القيام بعمل ما، وإلا فإن مصداقية الردع الإسرائيلي ستصبح موضع الاستهانة والاستخفاف[7].

يرى إبراهيم مصطفى المحمود أن:

> حرب لبنان 1982 نشبت في وقت أعادت فيه الاستراتيجية الإسرائيلية الاعتبار والتقدير لمفهوم الذرائع. وكانت إسرائيل بعد

---

[6] هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية 1948–1988** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 492.

[7] المرجع نفسه، ص 116.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

حرب حزيران 1967، اطمأنت إلى نظرية الحدود الآمنة التي انهارت إثر حرب أكتوبر 1973، فأعادت إسرائيل في مطلع الثمانينيات الحياة إلى مفهوم الذرائع، واشتد التمسك به، وخاصة أن هناك سببين آخرين أسهما في ذلك: **أولهما:** تعاظم القوة العسكرية العربية، نوعاً وكماً، **وثانيهما:** إدراك إسرائيل أنها بلغت حدود قدرتها العسكرية على التطوير الكمي لجيشها، وعليه فإنها أوقفت سباق التسلح وستواصل تطوير الأسلحة والحصول عليها لتغيير المعدات القديمة فقط[8].

ولكن، في 1982/6/6، عبرت قوات صهيونية ضخمة، مزودةً بأحدث ما لديها من أسلحة متطورة إلى جنوب لبنان، لتبدأ بذلك أطول الحروب في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. لم تكن طول فترة الحرب هي العلامة الوحيدة التي ميّزت هذه الحرب عن سابقاتها من الحروب العربية الإسرائيلية، فبالرغم من أهمية عامل الزمن، وخصوصاً بالنسبة لـ"إسرائيل" التي تبنت منذ قيامها سياسة الحروب الخاطفة التي تحقق أفضل النتائج في أقصر وقت ممكن، وبالرغم من أهمية الهدف الذي سعت إليه "إسرائيل" في كل حروبها مع العرب، وهو تصفية القوة العربية مادياً وبشرياً عن طريق التدمير الشرس والإرهاب اللا محدود، فعلى الرغم من أهمية هذا الأمر إلا أن عوامل كثيرةً أخرى جعلت من الحرب على لبنان سنة 1982، نمطاً جديداً من الحروب لم يسبق للقوات الصهيونية أن واجهت مثله.

مشكلة الدراسة:

شكلت نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982، علامةً فارقةً في تاريخ النضال الفلسطيني، فقد خرجت القوات الفلسطينية من لبنان لتخلي ساحة

[8] إبراهيم مصطفى المحمود، **موسوعة السياسة والحرب في بلاد الشام** (دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب، 2011)، ج 2، ص 375.

دول الطوق من أي قوات مقاتلة قادرة على العمل بشكل مباشر ضدّ قوات الاحتلال، كما أنها تركت ظهر المخيمات الفلسطينية مكشوفاً، مما أدى إلى تنفيذ العديد من المجازر بحقها، وأهمها، صبرا وشاتيلا أيلول/ سبتمبر 1982، في محاولة لتفريغ المخيمات من سكانها وإخراجهم من لبنان. وعلى الجانب الميداني، فقد شعرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنها باتت بعد الخروج من لبنان بلا أرض صلبة أو قاعدة قوية تتكئ إليها، بحيث لم تعد كما يرى محسن محمد صالح "تشكل خطراً جاداً على الكيان الصهيوني، ووجدت نفسها أيضاً بعيدة عن فلسطين، ومحرومة من العمل العسكري في دول الطوق"[9]. ومن هنا بدأ التفكير جدياً في استخدام أدوات أخرى في العلاقة مع المحتل؛ كالتركيز في استخدام العمل المقاوم في الأراضي المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أو التفكير في الحلول السلمية ومشاريع التسوية التي كانت تعرض على قيادة المنظمة من قبل.

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي: ما تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982، على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993؟ وينبثق عنه السؤالان البحثيان التاليان:

1. ما أسباب ودوافع العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982، من وجهة النظر الإسرائيلية والفلسطينية على حدٍّ سواء.
2. ما نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 بشكل عام، وعلى مستوى منظمة التحرير الفلسطينية ومنهج الكفاح المسلح الفلسطيني على وجه التحديد.

[9] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 93.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على دوافع العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 وتحليل أسبابها.
2. التعرف على نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على منظمة التحرير الفلسطينية ومشروع المقاومة على وجه التحديد.
3. التعرف على تأثير نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993.

أهمية الدراسة:

1. ربما تكون من الدراسات القليلة التي تناقش التأثير المباشر لنتائج حرب لبنان سنة 1982 على سلوك منظمة التحرير الفلسطينية السياسي، وتحولها نحو الاندماج في عملية التسوية، وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو أيلول/ سبتمبر 1993.
2. تفيد الباحثين في الشأن الفلسطيني بشكل عام.
3. تفيد الباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية.
4. تفيد الباحثين في مجال الدراسات العسكرية وتحليل آثار الحروب على الجانبين السياسي والميداني.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي في جمع المعلومات، إضافة إلى المنهج التحليلي، معتمداً على الأدب المنشور حول العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982، ومحاولاً استنتاج تأثير نتائج ذلك العدوان على سلوك منظمة التحرير الفلسطينية السياسي في الفترة التي تلت العدوان،

وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو أيلول/ سبتمبر 1993، ومحاولاً ما أمكن عرض الرأي والرأي الآخر في اقتباساته واستشهاداته المرجعية.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الواقعة ما بين حزيران/ يونيو 1982، أي بداية حرب لبنان 1982، وحتى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المبحث الأول: العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982: أسباب ودوافع

انطلقت المقاومة الفلسطينية على مختلف فصائلها من الأراضي اللبنانية للقيام بعملياتها العسكرية ضدّ "إسرائيل" وخصوصاً الأهداف الشمالية، وتمركزت المقاومة في منطقة الجنوب اللبناني التي أصبحت تُعرف بـ "أرض فتح" (نسبة إلى كبرى حركات المقاومة الفلسطينية عندئذٍ)، وتحولت أرض الجنوب إلى ساحة معارك وتبادل لإطلاق النار، فمع كل عملية عسكرية قامت بها المقاومة، قامت "إسرائيل" برد فعل عسكري، كما قامت بأعمال وقائية لضرب قوة الفدائيين الفلسطينيين واغتيال قادة فلسطينيين أمثال كمال ناصر وغسان كنفاني[10].

يمكن القول إن هزيمة حزيران/ يونيو 1967، منحت الفدائيين الفلسطينيين الذين تواجدوا في الدول العربية آنذاك نفوذاً متزايداً، وأتاح ذلك لهم الظهور كقوة إقليمية، في ظلّ الدعم العربي، الذي تمثّل بالسماح للمقاومة الفلسطينية بالتواجد واستخدام الأراضي العربية. كما أسهم التنسيق العسكري بين الدول العربية التي شاركت في تلك الحرب في تعزيز الوجود العسكري الفلسطيني خصوصاً في دول الطوق[11].

[10] جواد الحمد، محرر، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط 7 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004)، ص 355–356.

[11] حمدي أحمد حسين، وأشرف علي بدر، "تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني،" موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، انظر:
https://www.alzaytouna.net/2017/11/14

ويرى يزيد صايغ أن:

> النفوذ المتزايد للفدائيين في مصر والعراق وسورية أدّى إلى حصولهم على حرية في أداء نشاطهم في لبنان والأردن بعد معاناتهم الناتجة عن القيود التي فرضت عليهم قبل سنة 1967، ومع نشوب الحرب أطلق الأردن سراح مئات من أعضاء وعناصر فتح وحركة القوميين العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد الضغط الشعبي واستجابة لرغبة جنوده وضباطه، باشر الجيش اللبناني بتدريب عشرات اللاجئين الفلسطينيين. وبعد تنامي قوة فتح والمنظمات الأخرى، سعت حكومتا الأردن ولبنان إلى فرض قيود على الفدائيين، وذلك من خلال ملاحقتهم واعتقالهم، وجاء ذلك في تصريح للملك حسين في 1967/9/5 بأنه يعارض أي نشاط عسكري لا يكون ضمن خطة عربية شاملة، إلا أن المنظمات الفلسطينية استطاعت إنشاء عدد من القواعد والمستودعات السرية في غور الأردن والتي أصبحت معروفة لاحقاً للجميع. وزاد من قوة المقاتلين الفلسطينيين عدم انصياع جنود وضباط أردنيين للعمل ضدّ التنظيمات الفلسطينية. وفي لبنان أيضاً استطاعت فتح وحركة القوميين العرب فتح مكاتب سرية للنشاط العسكري، إلا أنّ النشاط العسكري ظلّ محظوراً[12].

بعد سيطرة فتح على منظمة التحرير، تغيرت العلاقة مع لبنان والأردن، حيث جرى التنسيق مع الدولتين من قبل جمال عبد الناصر، ففي 1969/11/3، تمّ توقيع اتفاقية القاهرة بين العماد إميل البستاني قائد الجيش اللبناني وياسر عرفات، بهدف تنظيم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني في مناطق جنوب لبنان، بحضور رسمي مصري.

[12] يزيد صايغ، **رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة الغربية والقطاع 1967** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تموز/ يوليو 1992)، ص 54–56.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وبموجب الاتفاقية بدأت القوات الفلسطينية بالانتشار في محورين رئيسيين على الحدود مع فلسطين، محور جبهة الأردن وهي أطول الجبهات، ومحور الجبهة اللبنانية. وهكذا أحاطت المقاومة الفلسطينية بـ"إسرائيل" من ثلاث جهات هي سورية والأردن ولبنان، وبدأت بتنفيذ عملياتها بإشراف القيادة العامة في القاهرة[13].

نصَّت اتفاقية القاهرة أيضاً على تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، مدنياً وعسكرياً، في مجالات مختلفة، بحيث أعطتهم الحق في العمل، وأُنشئت بموجبها لجان فلسطينية لرعاية مصالح الفلسطينيين في المخيمات بالتعاون مع السلطات اللبنانية، وأُنشئت نقاطٌ عسكريةٌ للمقاومة الفلسطينية داخل المخيمات، تتعاون مع هذه اللجان لتأمين حسن العلاقة مع السلطات اللبنانية، وسُمح بموجبها أيضاً للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية والكفاح المسلح بشكل لا يتعارض مع مبادئ لبنان وسلامته، وقدمت للعمل الفدائي تسهيلات مرور واستطلاعاً على الحدود، وأعطيت صلاحيات للإشراف على أعضائها لضمان عدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية، بالإضافة إلى الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة، واتفق الطرفان على أن الكفاح المسلح يعود نفعاً عليهما[14].

يلخص بدر عبد الحق وغازي السعدي الوضع قبل بدء حرب لبنان 1982 في نقطتين[15]:

الأولى: إحساس "إسرائيل" بالتفوق العسكري المطلق، وبأن الوقت حان لتصفية الشعب الفلسطيني وطليعته الثورية مرة واحدة وإلى الأبد.

---

[13] المرجع نفسه.

[14] محمد فوزي، **الإعداد لمرحلة التحرير 1967–1970** (القاهرة: الكرمة للتوزيع والنشر، 1999).

[15] بدر عبد الحق، وغازي السعدي، مرجع سابق، ص 7.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الثانية: إحساس الجماهير الفلسطينية في لبنان بأنها تخوض معركةً مصيريةً لا بدّ فيها من التحلي بأعلى درجات الصمود والتصميم على مقاومة مخطط الإفناء والتركيع. وبين التناقض الحاد القائم بين هاتين الحالتين، أخذت الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان أبعادها السياسية والعسكرية المتميزة، وسُجلت في التاريخ باعتبارها حرباً خارجة عن المألوف في الحروب الحديثة والقديمة على حدٍّ سواء.

يشير محمد اشتية إلى الوضعين الإقليمي والدولي السائدين قبيل حرب لبنان 1982 بالقول:

> وجرت حرب لبنان 1982 في إطار عدد من المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية الشديدة الأهمية والخطورة في انعكاساتها وتأثيراتها على القضية الوطنية الفلسطينية، ففي السنوات الخمس السابقة لاندلاع هذه الحرب، حصل الانقلاب السياسي العميق في إسرائيل بوصول اليمين الإسرائيلي بقيادة مناحيم بيجين [Menachem Begin] إلى سدة الحكم في عام 1977، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد [Camp David Accords] في عام 1978، ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عام 1979، وتدشين المرحلة الريغانية في السياسة الأمريكية عام 1981، وانهيار مشروع الوحدة السورية – العراقية، وانعكاسات إعلان هذه الوحدة وانهيارها على الوضع الفلسطيني في الساحة اللبنانية، ونشوب الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، وامتداد ألسنة لهيبها إلى الساحة اللبنانية الفلسطينية، نظراً لتداخل النسيج الطائفي والسياسي في لبنان مع مجريات هذه الحرب وتطوراتها، وقد أدت هذه التطورات وانعكاساتها إلى تهيئة الظروف المواتية لإسرائيل

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

للاستفراد بمنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في الحركة الوطنية اللبنانية[16].

وهو ما يشير إليه أسعد عبد الرحمن خلال حديثه عن الإطار السياسي لحرب 1982، بأنه على الصعيد العربي فقد كان المناخ مواتياً بالنسبة إلى "إسرائيل" لتقوم بعمل كبير ضدّ المنظمة، بسبب الموقف العربي الذي تمثل في فشل القمة العربية الـ 12 في فاس، وظهور الاستقطابات العربية المتعارضة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ضمت ستّ دول عربية خليجية، ومعاهدة عدن؛ الصداقة والتعاون بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وليبيا وإثيوبيا، ومشاركة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي اللبناني)، وانشغال سورية بأزمتها الداخلية بسبب أحداث حماه، وتزايد عُزلة مصر عن الوطن العربي، واستمرار الحرب العراقية – الإيرانية وتصاعد حدتها، واستمرار الأزمة اللبنانية[17].

ويحدد أمين محمد دبور تداعيات ومقدمات العدوان بأن:

> إسرائيل هدفت إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان وتدمير مواقعها وبنيتها العسكرية والأمنية، مستفيدةً من خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي بتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد 1978، وزيادة الدعم الأمريكي لها في ولاية الرئيس ريغان [Ronald Reagan]، بالإضافة إلى انشغال العرب بالحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت عام 1980، تحت ذريعة تحقيق

[16] محمد اشتية، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية** (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2011)، ص 216.

[17] للمزيد حول هذه الأوضاع انظر: أسعد عبد الرحمن، "النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية،" في **الموسوعة الفلسطينية** (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، دراسات القضية الفلسطينية، المجلد 5، ص 237.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

سلامة الجليل وحماية المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين المحتلة من صواريخ المقاومة الفلسطينية"[18].

وهو ما يشير إليه بدر عبد الحق وغازي السعدي بأن حالة الشلل العسكري العربي التي كانت سائدة قبيل الحرب، واستمرت خلالها وما بعدها، الناتجة عن تحييد القوة العسكرية المصرية، وانشغال القوة العسكرية العراقية بحرب الخليج، والتفتت الداخلي والإقليمي في القوى العسكرية العربية الأخرى، أعطى لـ"إسرائيل" ميزةً فريدةً في حربها المرتقبة مع الفلسطينيين وهي الاستفراد بالقوات الفلسطينية على الساحة اللبنانية دون أدنى احتمال لأي تدخل عسكري عربي فعّال وجاد، وهو ما أكدته أيضاً أحداث ووقائع المعركة[19].

بهذا الخصوص يشير إبراهيم المحمود إلى نظرية عامة تتضمن الخطوط العريضة للأطماع الصهيونية في المنطقة بشكل عام وهي: المياه، والعمق، ونفي الوجود الفلسطيني[20]، مبيناً، استناداً إلى ذلك، أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 بأنه جاء لتحقيق ما يلي[21]:

1. تصفية الوجود العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
2. إخراج القوات السورية من لبنان.
3. دعم القوى التي تستطيع الارتباط معها بوساطة القوة العسكرية، وتمكنها من السيطرة على الحكم تحقيقاً لاعتراف متبادل.

---

[18] أمين محمد دبور، **القضية الفلسطينية** (غزة: كلية العودة الجامعية، 2010)، ص 136–137.

[19] بدر عبد الحق، وغازي السعدي، مرجع سابق، ص 7.

[20] للمزيد حول هذه النظرية، انظر: إبراهيم مصطفى المحمود، مرجع سابق، ص 281–283.

[21] المرجع نفسه، ص 385.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

فيما يرى العقيد محمود الناطور أنه:

> لم يكن الهدف الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية في بداية الغزو يوم 1982/6/5؛ وهو إبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الحدود اللبنانية – الإسرائيلية مسافة 40 كم، إلا مجرد تمويه مضلل سرعان ما انكشف، ولم يكن الاسم الرمزي الذي أطلقته إسرائيل على هذه العملية (سلامة الجليل) إلا تسمية مضللة تتفق مع ذلك التمويه. لقد كان القصد من إعلان هذا الهدف هو تضليل الرأي العام العالمي، وكذلك الرأي العام الإسرائيلي في الأيام الأولى للغزو، على أن القصد من إعلان هذا الهدف في البداية كان أبعد من ذلك. كان القصد هو تضليل القيادة الفلسطينية عن الهدف الاستراتيجي الحقيقي؛ وهو حصار بيروت وقطع الطرق الدولية الواصلة بينها وبين دمشق. لقد كانت عملية الحصار هي خديعة شارون الاستراتيجية[22].

ويرى هيثم الكيلاني أن حرب 1982 تندرج في السياق التاريخي لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد وطنه وحقوقه، وتتميز بأنها كانت أطول مراحل الكفاح المسلح الفلسطيني، وأكثرها تأثيراً فيه، ذلك لأن إسرائيل هدفت منها إلى ضرب عدوها الأول وخصمها التاريخي؛ الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وقيادة نضاله[23].

إسرائيلياً؛ فقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth العبرية عبر موقعها الإلكتروني، تقريراً عن العملية التي عززت من تفكير "إسرائيل" لشن عملية عسكرية ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في حزيران/ يونيو 1982. وجاء في التقرير:

---

[22] محمود الناطور (أبو الطيب)، **زلزال بيروت: وقائع وظروف الغزو الصهيوني للبنان عام 1982** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 442.

[23] هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 491.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

في ليلة 3 حزيران 1982، تعرض السفير الإسرائيلي في لندن لمحاولة اغتيال من قبل عناصر تبين فيما بعد أنهم من مجموعات أبو نضال التي كان يتزعمها الفلسطيني صبري البنا. كان السفير حينها شلومو أرجوف [Shlomo Argov] في سهرة على شرف الدبلوماسيين ويتناول وجبة الطعام في أحد المطاعم وسط لندن وقرب السفارة الإسرائيلية، وقد غادر الحفل باتجاه سيارته القريبة، وحين ركب السيارة كان شخص قربها يحمل سلاحاً رشاشاً ويطلق النار بكثافة تجاهه فأصيب برأسه وسقط على الفور[24].

وعلى ضوء ذلك، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيجين آنذاك ووزير دفاعه أريل شارون تنفيذ خطة لعملية عسكرية واسعة في لبنان تستغرق 24 ساعة، وعلى الأكثر تمتد 72 ساعة. ودار الحديث خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت في 1982/6/5 عن حزام أمني يمتد نحو 40 كم من الجنوب اللبناني لحماية شمال "إسرائيل"[25].

في 1982/6/4، صرّح ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن: "لا صلة للمنظمة بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، وقال: نحن في المنظمة لا نلجأ إلى مثل هذه الأساليب"[26]. ولكن سرعان ما قامت عدة تشكيلات من الطائرات الإسرائيلية بالإغارة على مناطق مدنية وأهداف عسكرية في بيروت وجنوب لبنان، كما شاركت البوارج الإسرائيلية في قصف الساحل الجنوبي،

---

[24] أسباب الحرب ضدّ منظمة التحرير في لبنان عام 1982، موقع شبكة جي بي سي الإخبارية، 2013/6/3، انظر: http://www.jbcnews.net/article/14618

[25] موقع الموسوعة الفلسطينية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982، انظر: https://www.palestinapedia.net

[26] منذر محمود جابر، **الشريط اللبناني المحتل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 12.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وتعرّض جنوب لبنان أيضاً لقصف مدفعي إسرائيلي مركّز على طول خط النار، حيث قدرت الخسائر البشرية بـ 60 شهيداً ونحو 670 جريحاً جُلّهم من المدنيين[27].

وفي 1982/6/5، أي في اليوم التالي، وسّعت تشكيلات الطيران الإسرائيلي ميدان عملياتها وشملت غاراتها 55 منطقة وقرية في بيروت والشوف والجنوب، كما قامت البوارج الحربية والمدفعية الثقيلة بقصف مماثل، وقد أدت هذه العمليات إلى سقوط نحو 100 شهيد و300 جريح. وقد قامت القوات المشتركة بقصف مدفعي وصاروخي كثيف للتجمعات الإسرائيلية في مناطق الجليل الأعلى، كما تمكنت وسائط الدفاع الجوي من إسقاط طائرتين حربيتين إسرائيليتين، واستطاعت القوات المشتركة التصدي لعمليات إنزال عدة قام بها الجيش الإسرائيلي وإفشالها[28].

وفي 1982/6/6، قامت "إسرائيل" بشن عملياتها العسكرية على ستة محاور داخل الأراضي اللبنانية وبدأت باجتياح الجنوب حتى وصلت إلى مدينة صور. واعتمدت هذه الحرب بحسب الموسوعة الفلسطينية على التصورات والأسس التالية[29]:

1. تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت.
2. الاعتماد على حزب الكتائب شريكاً في الحرب.
3. فرض السيادة المسيحية عن طريق نظام مركزي يفرض سيطرته على لبنان كله.
4. إلحاق ضربة قوية بسورية وإضعاف نفوذها في لبنان.

---

[27] العقيد أبو الطيب، **زلزال بيروت** (عمّان: دار ابن رشد، 1985)، ص 100.

[28] أشرف إبراهيم القصاص، مرجع سابق، ص 147.

[29] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق.

5. إخراج المنظمات الفلسطينية من الأراضي اللبنانية.
6. عقد اتفاقية "سلام" بين لبنان و"إسرائيل".

تمكنت القوات الإسرائيلية من اجتياح جنوب لبنان ووسطه بسرعة كبيرة تساندها القوى الكتائبية، وفي 1982/6/9، كانت قد وصلت إلى مشارف بيروت. وقد حاولت القوات السورية المتمركزة في البقاع والشوف التصدي لها، لكن القوات الإسرائيلية تمكنت من تدمير شبكة الصواريخ السورية، وأسقطت في معارك جوية مئة طائرة عسكرية، فانكشفت القوات السورية البرية أمام الطيران الإسرائيلي، واضطرت القوات السورية للانسحاب بعيداً عن محاور القتال منذ 1982/6/11[30].

يكشف تقرير سري نشرته صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية دوافع وأسباب الحرب الحقيقية على لبنان 1982[31]، ويستعرض التقرير في البدء ما مهّد للتدخل الإسرائيلي في لبنان. فيقول:

> إن مساعدة المسيحيين في شمال لبنان وجنوبه اتسعت وزادت عمقاً مع تولي الليكود [Likud] الحكم، ولا سيّما بعد استقالة وزير الدفاع عيزر وايزمن [Ezer Weizman]، حينما أضحى يتخذ القرارات إلى جانب بيغن إيتان وشارون. ففي أيلول 1979، وبعد عملية الليطاني بسنة ونصف، لخص وايزمن نقاشاً تناول أهداف الحرب وحددها في كسر وجود المخربين في جنوب لبنان ومنطقة الساحل، وجعل الهدف الثاني الطموح إلى ربط الجيب المسيحي الشمالي في منطقة جونية بمنطقة الجنوب على طول الساحل، ومحاولة إنشاء إدارة مريحة لإسرائيل.

---

[30] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 1 (الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 319.

[31] ما هي الأهداف الاسرائيلية من اجتياح لبنان عام 1982؟، موقع العهد الإخباري، 2014/5/4، انظر: https://www.alahednews.com.lb/95686/80

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ويضيف التقرير: "وعلى إثر توجيهات وايزمن صيغت في الجيش الإسرائيلي الخطة العملياتية "أبناء الأخيار" لاحتلال جنوب لبنان". فيما تناولت خطتان أخريتان لزوهر وحوك غوملين Zohar and Hok Gomlin الاستيلاء على الأرض حتى نهر الزهراني، والرد على إمداد القوة السورية.

وفي أيار/ مايو 1981، قبل الانتخابات التي تركت بيجين في الحكم وجاءت بشارون إلى وزارة الدفاع، تمت في هيئة القيادة العامة لعبة حرب كان اسمها "أفير بسجوت Avir Psagot" أي هواء القمم، استعرضت ثلاثة خيارات للقضاء على قوات سورية و"مخربين" في جبهات مختلفة، لإحداث شروط لتسوية سياسية جديدة في لبنان تفضي إلى تحسين وضع "إسرائيل" الأمني، أو للتمكن من حرية العمل الجوي في لبنان وتوسيع الشريط الأمني لبلدات الشمال.

وجاء في وثيقة تمت كتابتها في نيسان/ أبريل 1982، أي قبل شهرين من شنّ الحرب على لبنان، أن الخطة هي احتلال بيروت ودحر الجيش السوري من البقاع اللبناني. علاوة على ذلك، أكّدت الوثيقة عينها أنّه يتحتّم على الجيش الإسرائيلي القضاء على الـ"مخربين"، وعلى البنية التحتية حتى نهر الأولي وحاصبيا وكوكبة والجبل الوسطاني، في غضون 24 ساعة، والانضمام إلى المسيحيين (قوات الكتائب اللبنانية) في منطقة بيروت بعد ذلك بـ 24 ساعة، وعليه أنْ يحتل بيروت في غضون 96 ساعة منذ بدء العملية العسكرية (الاجتياح)، وعلى الجيش أنْ يكون جاهزاً للقضاء على الجيش السوري في البقاع[32].

[32] زهير أندراوس، وثائق اجتياح لبنان 1982 تنسف مزاعم تل أبيب: إسرائيل خططت مُسبقاً لاحتلال بيروت في غضون 96 ساعةٍ والقضاء على المُخربين الفلسطينيين، موقع رأي اليوم، 2015/6/12، انظر: http://www.raialyoum.com/?p=270994

بهذا الخصوص يرى موشيه ماعوز Moshe Maoz أن الآراء اختلفت حول أهداف حرب 1982، وحدودها الإقليمية، وما إذا كانت ستتم مهاجمة الجيش السوري ودفعه للخروج من لبنان. فمن الناحية الرسمية، كان الهدف هو تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، وتبعاً لخطة شارون، التي وافقت عليها الحكومة في 1982/6/5، فإن الحدود الإقليمية للعملية ستكون في نطاق 40 كم شمالي الحدود الإسرائيلية (وهو المدى الفعّال لمدفعية المنظمة). أما بخصوص القوات السورية في لبنان، فقد أطلقت الحكومة الإسرائيلية تصريحاً في 1982/6/6 جاء فيه: لن تتم مهاجمة الجيش السوري خلال تنفيذ العملية، إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا[33]. ويرى اللواء كايد يوسف أن أهداف "إسرائيل" من الحرب كانت ما يلي[34]:

1. القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً وإخراج وطرد اللاجئين الفلسطينيين من لبنان إلى الأردن، وبالتالي تنفيذ خطة شارون بإقامة الدولة الفلسطينية في الأردن كوطن بديل.
2. تحجيم سورية وتجميد قدرتها على تشكيل خطر على "إسرائيل".
3. إقامة نظام موالٍ لـ"إسرائيل" برئاسة بشير الجميل.
4. توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة اللبنانية لضمان أمن شمال "إسرائيل".
5. تقوية حجم التعاون بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، لكي تحل أمريكا محل النفوذ السوفييتي في المنطقة.

---

[33] موشيه ماعوز، **سورية وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام**، ترجمة لينا وهيب (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998)، ص 181.

[34] كايد يوسف، الذكرى الثانية والثلاثين لحرب إسرائيل على لبنان في 6 حزيران 1982، موقع أمد للإعلام، 2014/6/6، انظر: https://www.amad.ps/ar/Details/27297

6. اعتقاد شارون أن نصراً في لبنان على منظمة التحرير الفلسطينية سيمنح "إسرائيل" سيطرةً كاملةً على الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة حكم ذاتي.
7. الانتصار على منظمة التحرير في لبنان سيفتح عهداً جديداً تكون لـ"إسرائيل" اليد العليا فيه، وفي الوقت نفسه يوجِد فرصاً جديدة لمبادرات تسمح بفرض إرادة "إسرائيل" على جيرانها من الدول العربية.

ويُجمل أشرف القصاص القول في شأن أهداف "إسرائيل" من عدوانها على لبنان سنة 1982 بمحاولة تسديد ضربة قوية إلى منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان؛ لتعزيز الخطط الإسرائيلية في الضفة والقطاع لضم هذه المناطق فعلياً وتوطين المستوطنين فيها، ولعله يذهب إلى أبعد من ذلك بحيث تقوم "إسرائيل" بطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين بالقوة من هذه المناطق[35].

بشكل عام، فمن الواضح أن هذه الأهداف هي أهداف ذات أبعاد خطيرة يستلزم تنفيذها الكثير من الوقت، كما يستلزم تحقيق تسويات معينة، ربما تدخل فيها عدة أطراف دولية.

يذكر محمود الناطور هنا بأن:

> إسرائيل لم تكن تهدف إلى إبعاد قادة المقاومة المسلحة وعناصرها إلى خارج لبنان فحسب، ولا إلى أسر أكبر عدد ممكن من المسلحين الفلسطينيين فقط، بل تستهدف أساساً إبادة البنية التحتية لمنظمة التحرير، أي جموع الشعب الفلسطيني المتواجد في المخيمات والأحياء السكنية المتاخمة لبيروت (الضاحية الجنوبية)، وليس أدل على ذلك من القصف الوحشي والتدميري لمخيمات الرشيدية وعين الحلوة في الجنوب اللبناني، وتشريد من تبقى حياً من أهلها، وإزالة

[35] أشرف إبراهيم القصاص، مرجع سابق، ص 120.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

هذه المخيمات تماماً عن وجه الأرض بالبلدوزرات، إضافة إلى تنحية القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال السياسي لفترة طويلة، بمعنى آخر إعادة القضية الفلسطينية إلى الصفر[36].

ويؤيد ذلك هيثم الكيلاني بالقول:

إن إسرائيل كانت تخترع الذرائع من أجل تسويغ هجومها على لبنان للقضاء على المقاومة الفلسطينية، وبنيتها التنظيمية والسياسية والعسكرية، ومجتمعها الفلسطيني المقيم في لبنان، وخصوصاً أنها كانت تنظر بعين الجدية والاهتمام إلى اتجاه القيادة الفلسطينية نحو إنشاء قوة عسكرية تقليدية، بما في ذلك إقامة التحصينات الميدانية، وإنشاء نظام متطور للقيادة والإشراف، وتوفير مخزونات كبيرة من المدافع والدبابات ومعدات إطلاق الصواريخ، وأن الفلسطينيين عززوا قوتهم وحسنوا أساليب عملياتهم، ناهيك بأن مكانتهم الدولية ازدادت قوة، وأصبح لديهم أسلحة بعيدة المدى، الأمر الذي أسفر عن تهديد جوهري للمستعمرات على حدود إسرائيل الشمالية[37].

والخلاصة أن "إسرائيل" كانت ترى في وجود قوات فلسطينية مقاتلة في لبنان خطراً عليها، يجعلها في حالة استعداد وتأهب على مدار الوقت، وهو ما يشكل استنزافاً كبيراً لها على المدى البعيد، كما أن هذا الوجود هو الوحيد في دول الطوق في هذه الفترة، خصوصاً بعد خروج القوات الفلسطينية من الأردن، وبالتالي، فإن العمل على القضاء على هذه القوات أو إخراجها من لبنان هو بالتأكيد عنصر قوة لـ"إسرائيل" لأنه يقضي على الوجود الفلسطيني المسلح في دول الطوق بشكل كامل، وهو ما يخفف العبء على جيش الاحتلال

[36] محمود الناطور، مرجع سابق، ص 443–444.

[37] هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 491.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وأعوانه على الحدود اللبنانية. من جانب آخر، فإن تغيير واقع تلك القوات الفلسطينية المقاتلة بالقضاء عليها أو إخراجها، يجعل ظهيرها الاستراتيجي (المخيمات الفلسطينية) مكشوفاً وضعيفاً، بحيث يمكن التعامل معه بعد ذلك بسهولة، فهم مجرد مدنيون عُزّل لا حول لهم ولا قوة، وهذا هو بالضبط ما حدث بعد خروج القوات الفلسطينية المقاتلة من لبنان.

المبحث الثاني: نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982

بعد أكثر من 65 يوماً على العدوان الإسرائيلي على لبنان، ونتيجة صمود المقاومة الفلسطينية بعد ملحمة بطولية فشل خلالها الاحتلال من السيطرة على بيروت الغربية، على الرغم من شراسة القصف والحصار، ومحاولات الاقتحام والهجمات براً وبحراً، واستخدام أحدث وأشد وسائل الدمار، فقد اضطرت القوات الإسرائيلية للموافقة على وقف إطلاق النار في 1982/8/12، بعد أن فشلت في احتلال بيروت الغربية.

أدّت حرب 1982 إلى استشهاد وجرح نحو 55 ألف لبناني وفلسطيني، وإلى تدمير معظم البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، كما كسب تيار الواقعية في منظمة التحرير الفلسطينية دفعات جديدة باتجاه تبني الحلول السلمية، وأخذ تركيز المنظمة ينصب بعد ذلك على النضال السياسي، وعانت من محاولات فرض الهيمنة عليها أو تجاوزها، كما عانت من الاختلافات الداخلية، ووقع انشقاق في حركة فتح بزعامة أبي موسى[38]، وعلى الرغم من البطولات التي أبداها المقاتلون الفلسطينيون، فإن حرب 1982 كشفت عن اختراقات وترهلات ونقاط ضعف في جسد الثورة، كما دفعت إلى مراجعة الأيديولوجية التي يجب أن يُبنى عليها الصراع مع العدو[39].

---

[38] سعيد مراغة ويعرف أيضاً باسم سعيد موسى. ولد سنة 1927، واسمه الحركي أبو موسى. هو سياسي فلسطيني؛ أمين سر حركة فتح – الانتفاضة. كان ضابطاً في الجيش الأردني قبل أن يلتحق سنة 1970 بحركة فتح. كان أحد أهم القادة العسكريين الفلسطينيين في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. أصبح في بداية الثمانينيات مدير غرفة عمليات الحركة وعضواً في مجلسها الثوري. سنة 1983 كان أبو موسى، مع أبو صالح وأبو خالد العملة، من أبرز المنشقين الذين أسسوا فتح الانتفاضة. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 قام بفصل مساعده أبو خالد العملة من الحركة على خلفية اتهامه بالارتباط بمجموعة فتح الإسلام. توفي في دمشق في 2013/1/12.

[39] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 320.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ويشير محسن محمد صالح إلى أنه على الرغم من الموافقة على وقف إطلاق النار فيمكن القول أن "إسرائيل":

> حققت أهدافها بشكل عام. إذ اقتضت الترتيبات خروج المقاومة الفلسطينية وقيادة م.ت.ف من لبنان بعد أن تجمعت في بيروت، مما أدى إلى خروج حوالي 11 ألف فلسطيني مقاتل (نحو 8,300 من المنظمات الفدائية و2,600 من جيش التحرير الفلسطيني و175 جريحاً) وذلك وفق ترتيباتٍ تضمن سلامتها، وقد تمّ ذلك في الفترة من 21–31 أغسطس 1982، حيث توجه المقاتلون الفلسطينيون إلى معسكرات في سوريا والعراق وتونس واليمن (الشمالي والجنوبي) والجزائر والسودان، ولم تحترم القوات الإسرائيلية تعهداتها، فقد اقتحمت بيروت الغربية بعد أسبوعين من خروج المقاومة الفلسطينية، وأشرفت بنفسها على تنفيذ قوات الكتائب والوطنيين الأحرار وغيرهم من القوى المسيحية المتعصبة لمذابح صبرا وشاتيلا، والتي أدّت إلى استشهاد نحو 3,500 فلسطيني ولبناني من المدنيين الأطفال والنساء والشيوخ[40].

وإلى مثل ذلك يشير أمين دبور في استعراضه نتائج حرب لبنان 1982، بأنها أدّت إلى خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى سورية والعراق وتونس واليمن والجزائر والسودان، وتدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، إضافة إلى ابتعاد المقاومة الفلسطينية عن دول الطوق واضطرارها للقبول بالحلول السلمية، وأخيراً حدوث انشقاق في حركة فتح بزعامة أبي موسى[41].

---

[40] المرجع نفسه.

[41] أمين محمد دبور، مرجع سابق، ص 138، بتصرف.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

يستعرض محمد اشتية نتائج حرب 1982 بشقيها المباشر وغير المباشر على النحو التالي[42]:

1. نتائج مباشرة:

أ. فشلت "إسرائيل" في تحقيق القسم الأكبر والأساسي من أغراضها العليا وأهدافها الاستراتيجية من حرب 1982.

ب. نتائج الحرب انعكست على الوضع الداخلي الإسرائيلي الذي شهد أقصى درجات الاستقطاب السياسي، وجرى التعبير عنه في واحدة من أضخم تظاهرات الاحتجاج التي شهدتها "إسرائيل" في تاريخها، وآلت الأمور لاحقاً إلى محاكمة وعزل وزير الدفاع شارون، وإلى اعتزال واكتئاب رئيس الوزراء بيجين، وبناءً على نتائج هذه الحرب تكرس في الوعي الإسرائيلي التمييز بين ما يُسمى حرب الخيار وحرب اللا خيار.

ج. ترتب على خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ترحيل مقاتليها وتوزيعهم على ستّ دول عربية، بكل ما رافق ذلك من مشاكل سياسية ولوجستية متداخلة ومعقدة. ولكن المنظمة أظهرت في وقت قياسي القدرة على احتواء هذا الوضع، واستعادة قدرتها على القيادة والسيطرة.

د. أدت نتائج حرب 1982، على العكس من الأهداف الإسرائيلية، إلى مزيد من الالتفاف والتأييد لمنظمة التحرير وقيادتها لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هـ. تمكنت منظمة التحرير، على الرغم من خروجها من لبنان، وخلال وقت وجيز من إدامة المقاومة ضدّ قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، سواءً بعملياتها خلف خطوط القوات الإسرائيلية انطلاقاً من مواقعها الجديدة في البقاع اللبناني، التي تعددت وتصاعدت حدّ النجاح في أسر

[42] محمد اشتية، مرجع سابق، ص 223.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ثمانية من جنود الجيش الإسرائيلي في واحدة من هذه العمليات، أم عن طريق مقاتليها الذين أُفرج عنهم من معسكرات الاعتقال في أنصار، الذين خاضوا مع المقاومة اللبنانية حرب الاستنزاف التي استمرت زهاء ثلاث سنوات، انتهت إلى رحيل القوات الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1985 عن كل الأراضي التي كانت احتلتها سنة 1982، باستثناء الشريط الحدودي في الجنوب.

و. على الرغم من كل المساعي الإسرائيلية، فقد جرى اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل يوم 1982/9/14، مما شكل ضربة قاصمة لإحدى الركائز التي استهدفتها "إسرائيل" من حرب 1982.

ز. الاتفاق الإسرائيلي – اللبناني المعروف باتفاق 17 أيار/ مايو 1983 لم يُعمر طويلاً، وتهاوى من دون أن يحقق لـ"إسرائيل" أياً من أهدافه.

ح. إن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً في مخيمي صبرا وشاتيلا، كانوا هم الذين دفعوا من أرواحهم البريئة القسط الأكبر من ضريبة حرب 1982.

2. نتائج غير مباشرة:

أ. تخففت منظمة التحرير الفلسطينية من الأعباء والتبعات المتعاظمة لوجودها على الساحة اللبنانية، واستنزاف طاقاتها وقدراتها في الاشتباك اليومي مع تشابكات الوضع الداخلي اللبناني، وأبعاده الإقليمية.

ب. عززت منظمة التحرير الفلسطينية بخروجها من الساحة اللبنانية عملياً قدراتها فيما يخص القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

ج. رجح رحيل منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وعجل بقرارها للانتقال سياسياً إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أعيد تصحيح الأوضاع السابقة بانتقال مركز الثقل إلى الأرض، موضوع الصراع ومركزه، والقسم الأكبر من الشعب، وإلى حيث المواجهة المباشرة مع الخصم والعدو.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

د. إن مرحلة ما بعد حرب 1982، شهدت انطلاق العديد من المبادرات والمشاريع السياسية التي تبحث عن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، على قاعدة المطالبة بإحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من التباين والتفاوت بين هذه المبادرات والمشاريع، فإنه كان لنتائج حرب 1982 تأثيراتها القوية والواضحة على صياغاتها وبنودها، حتى إن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان اضطر للقول في مبادرته التي أعلنها في 1982/9/2: إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقضِ على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حلٍ عادل لمطالبه.

ويرى محمود الناطور أن نتائج الحرب، على الصعيد الفلسطيني، أثبتت استحالة تصفية القاعدة المادية للثورة الفلسطينية، واستحالة التصفية الجسدية لهذه الثورة، على الرغم من آلاف القتلى والجرحى والأسرى، وعلى الرغم من كل وسائل التدمير الوحشية كماً ونوعاً. كما أظهرت إخفاق العدو الصهيوني إخفاقاً ذريعاً في تحقيق الهدف السياسي الذي سعى إليه من وراء هذا الغزو، وهو تنحية منظمة التحرير عن جدول الأعمال السياسي. ولم يُخفق العدو بذلك فحسب، بل إن غزوه أدى على العكس تماماً إلى بروز منظمة التحرير وصعودها إلى الأوج كقوة مقاتلة وكمنظمة سياسية تمثل قضية شعب[43].

ويؤكد أسعد عبد الرحمن أن حرب 1982 أدّت إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المقاتلة من لبنان، وبذلك خسرت المنظمة قاعدة أساسية ومهمة على الحدود الفلسطينية طالما شكّلت الجبهة العربية الملتهبة الوحيدة ضدّ "إسرائيل" لسنوات طويلة، وخصوصاً بعد أن صمتت المدافع على

[43] محمود الناطور، مرجع سابق، ص 445.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الجبهات العربية منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. كما تلقت القوات الوطنية اللبنانية ضربة قوية بانسحاب القوات الفلسطينية؛ إذ تمكنت "إسرائيل" بعد ذلك من العمل لفترة على ترجيح كفة الكتائب والقوى الحليفة في الصراع اللبناني باعتبارهم حلفاء لها ومعادين للقوى الوطنية اللبنانية والقوات الفلسطينية[44].

يمكن القول بأن نتائج العدوان الإسرائيلي 1982، فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت بمثابة ضربة قوية للبنية التحتية للمنظمة، وتحولت المنظمة بعدها من منظمة تحرير إلى منظمة سياسية، كما أن الحرب وضعت أسس القضية الفلسطينية بمشاركة المنظمة على أن يكون الحل إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، إضافة إلى دخول المنظمة عصر الأمركة؛ أي المشاركة في البحث عن حلّ لمشاكل المنظمة ضمن دائرة الرؤية الأمريكية لما تكون عليه الأمور[45].

كما شكلت مغادرة المقاومة الفلسطينية لبنان منعطفاً في تاريخ لبنان الحديث، تضاربت فيه المشاعر إزاء هذا الرحيل؛ بينما تنفس الكثير من اللبنانيين الصعداء تعبيراً عن ارتياحهم لمغادرة المنظمات الفلسطينية التي أصبحت في السنوات الأخيرة ضيفاً ثقيلاً، وذرف فلسطينيو لبنان الدموع على تشتت الكثير من العائلات وفراق العديد من الأهل. وأصبح اللاجئون الفلسطينيون في لبنان دون سند أو غطاء، وكانت مخيمات اللاجئين الأكثر عرضة للانتقام، والأكثر خشية من عواقب رحيل حماتها على مدار ما يربو على عقد من الزمان، خصوصاً بعد اغتيال بشير الجميل، رئيس لبنان المنتخب حديثاً في 1982/9/14.

---

[44] أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 245.

[45] جواد الحمد، مرجع سابق، ص 360.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تركت حرب لبنان 1982 آثاراً عميقة على مجمل مسيرة الثورة الفلسطينية، كانت أول نتيجة مباشرة لها تبعثر القوات الفلسطينية في عدة دول عربية متباعدة، وتمركز القيادة الفلسطينية في تونس على بعد آلاف الأميال من خطوط المواجهة مع العدو. وبدأت ترتفع في صفوف منظمات المقاومة، وخصوصاً حركة فتح، نداءات تطالب بضرورة إجراء تقويم شامل ومراجعة نقدية عميقة لكل ما حدث في أثناء الاجتياح الإسرائيلي في صيف 1982، بهدف تحديد المسؤوليات ومعاقبة أي إهمال أو تقصير أو تخاذل[46].

يمكن الإشارة هنا، إلى تطورات عديدة حدثت بعد الخروج من لبنان سنة 1982، منها الاختلاف في المواقف داخل حركة فتح حول مسألة إصلاح الحركة، وإحداث تغييرات في الأداء القيادي، واختلاف داخل الشعب الفلسطيني حول العلاقات مع مصر، التي كانت مقاطعةً عربياً بسبب صلحها مع "إسرائيل"، وحول اتهام القيادة الفلسطينية بالابتعاد عن المبادئ الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني، وقد تعمقت الاختلافات وتحولت مع الزمن إلى خلافات، أصبحت فيما بعد خلافات حادة[47].

لاحت مقدمات الأزمة الخطرة في أثناء انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر شباط/ فبراير 1983، فقد طرح التيار المعارض في حركة فتح مطالبه الإصلاحية في مختلف المجالات، وشدد على رفضه المسار السياسي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالموافقة على مبدأ الدولة الفلسطينية، على أي جزء يتم تحريره من فلسطين، والحوار مع الأردن ضمن إطار علاقة فدرالية أو كونفدرالية مستقبلية بين الدولة الفلسطينية

[46] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين: تاريخها وقضيتها** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983)، ص 226.

[47] جواد الحمد، مرجع سابق، ص 361.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المرتقبة والمملكة الأردنية الهاشمية، والموافقة على مقررات قمة فاس العربية أيلول/ سبتمبر 1982. وفشل المؤتمر الوطني في اتخاذ موقف حاسم من مجمل المطالب الإصلاحية، ورأى المعارضون ذلك مماطلةً وتهرباً من جانب القيادة الفلسطينية، في حين رأى المؤيدون أن وضع منظمة التحرير الدقيق والظروف السياسية والموضوعية المحيطة بها تُحتّم الحفاظ على الوضع الراهن ومراعاة التوازنات الإقليمية والمحلية، على أمل البحث في الإصلاحات اللازمة في وقت لاحق[48].

يؤكد هيثم الكيلاني أن حرب 1982 أثّرت في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، وأفرزت مشروعات تسوية سياسية، عربية وأجنبية، وأدّت إلى احتلال قرابة نصف لبنان، طوال ثلاثة أعوام، كان النضال ضدّ قوات الاحتلال في أثنائها مستمراً بأشكال متعددة، ووتائر مختلفة، حتى هُزمت وانسحبت في منتصف سنة 1985[49].

يبدو واضحاً هنا تأثير الخروج من لبنان على منظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام، حيث بدأت الخلافات تطفو على السطح حتى وصلت إلى حدّ الاشتباكات والصدامات المسلحة المحدودة بين المؤيدين والمعارضين في منطقة البقاع اللبناني، سرعان ما تحولت إلى مواجهة شاملة في مخيمي البداوي ونهر البارد ومدينة طرابلس التي انسحبت إليها القوات المؤيدة لياسر عرفات في البقاع وشمال لبنان، ومن المؤكد أن تلك الصراعات كان لها انعكاسات مهمة على مجمل الأوضاع في المنطقة بشكل عام، وعلى طبيعة عمل منظمة التحرير الفلسطينية وهيكليتها بشكل خاص.

[48] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 226.

[49] هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 491.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

والخلاصة إن إبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيين خارج لبنان كان يهدف إلى إضعاف المنظمة وتشتيت قواها، إذ إن في إبعاد قيادة المنظمة عن بيروت، حيث كانت تتمتع بشكل نسبي من الاستقلالية، وإخضاعها بطريقة أو بأخرى لإحدى العواصم العربية أو لأكثر من عاصمة عربية، يجعلها تفقد الكثير من استقلالها وتخضع أيضاً للابتزاز. وهو ما يشير إليه أسعد عبد الرحمن بقوله إن:

> م.ت.ف واجهت خلال عامي 1982–1984 مشكلة احتمال خسارة الاستقلالية التي كانت تستند إلى قوتها الذاتية في لبنان، فبعد أن كان الموقع المركزي اللبناني يلعب دوراً توحيدياً بين المقاومة، من خلال التحديات التي تواجهها والمعارك التي تخوضها والضغوط الموجهة ضدها محلياً وخارجياً، قاد الانسحاب من لبنان إلى خلق المناخ المواتي لتعميق التباين السياسي وتوسيع الهوّة التنظيمية بكل ما يؤدي إليه ذلك من زيادة حالات الانقسام والتمرد والعمل ضدّ وحدة المنظمة وقيادتها.

كما أنه من المتوقع أن تحدث خلافات لسبب أو لآخر مع الدول المضيفة في وقت ما، مما يزيد من إضعاف وإنهاك المنظمة ويعمق الفجوة مع ظهيرها العربي، ويدخلها في دوامة صراعات لا طائل منها سوى تعميق الخلافات مع النظم السياسية العربية، الأمر الذي كان يدفع دائماً باتجاه قطيعة بين قيادة المنظمة وتلك النظم السياسية، وهو ما كان يؤثر على الالتفاف الرسمي والشعبي العربي حول منظمة التحرير الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني العادلة. كل هذا أثر خلال السنوات القليلة التي تلت الحرب على لبنان 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلق بتوجهها نحو الحل السياسي للقضية الفلسطينية والسعي باتجاه توقيع اتفاقية "سلام" مع "إسرائيل".

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المبحث الثالث: السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982

مثّل الخروج من لبنان سنة 1982 مرحلة جديدة في مسار التسوية السلمية، إذ وجدت، كما أشرنا سابقاً، القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة استراتيجية أو لوجستية في دول المواجهة (الطوق) مع "إسرائيل"، وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تعلنها، في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة سنة 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني.

في 1982/5/14 قدّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني مشروعاً أسماه "أفكاراً للنقاش لحل النزاع"، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني.

يرى محسن محمد صالح، أن الحسن بطرحه هذا يقترب كثيراً من المشروعات العربية، التي رفضتها المنظمة دائماً وبإصرار، والتي تعترف ضمناً بالكيان الصهيوني وتقبل ما اغتصبه من أرض سنة 1948. وبالتأكيد فإن طرح الحسن، الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص، كان يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الواقعي المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجسّ نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية[50]. وهو ما يشكل تطوراً واقعياً في الفكر السياسي لحركة فتح، بوصفها المهيمن على منظمة التحرير آنذاك. ويشير عزمي بشارة إلى أنه وبعد بوادر بانت في وسط السبعينيات، انتقل المشروع الوطني الفلسطيني منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 بشكل كامل عملياً، إلى العمل على تحقيق هدف واحد هو الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويل برنامج الحل المرحلي إلى مشروع بناء دولة؛ وذلك بتوجيه مصادر الدعم المختلفة إلى المناطق المحتلة سنة 1967، وتعزيز بناء المؤسسات الوطنية، وتركيز الفصائل الفلسطينية جلّ اهتمامها فيها، وهو ما مكّن من الارتقاء بتظاهرات سنة 1987 إلى مستوى انتفاضة وطنية مدنية عمادها المجتمع الفلسطيني على أرضه في الداخل[51].

في 1982/9/2، أي بعد عدة أيام من خروج المقاومة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، أُعلن عن مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، حيث دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات، وتعهد بحماية أمن "إسرائيل". ويبدو أن هذا المشروع الأمريكي كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية والميدانية التي نتجت عن حرب لبنان 1982، وهو كما يرى محسن محمد صالح: "لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد"[52].

---

[50] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 461.

[51] عزمي بشارة، "ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله،" محاضرة قُدمت في افتتاح ندوة "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، التي نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14–2015/11/15.

[52] انظر: محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 461–462.

أقدم الرئيس ريجان على طرح مشروعه[53]. وقد رأى في خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت حدثاً مهماً، حتى إنه بدأ الجملة الأولى من خطابه بقوله: "إن هذا اليوم يدعونا إلى الفخر لأنه سجل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت بنجاح". وكأن الرئيس ريجان كان ينتظر أمراً كوقوع العدوان الإسرائيلي على لبنان ليقدم مشروعه لحل القضية الفلسطينية. فقد قال: "إن الحرب في لبنان بكل ما فيها من مآسٍ أتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. إن علينا أن نغتنم هذه الفرصة الآن ونحقق السلام في تلك المنطقة التي تعاني الاضطرابات وتمثل أهمية حيوية لاستقرار العالم".

ورأى الرئيس الأمريكي "أن الوضع في لبنان ليس سوى جزء من المشكلة الشاملة لنزاع الشرق الأوسط"، واستند إلى نتيجتين من نتائجها، عدّهما مهمتين بالنسبة إلى "عملية السلام":

"1. إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقضِ على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حلٍ عادلٍ لمطالبه".

"2. على الرغم من أن الانتصارات العسكرية الإسرائيلية في لبنان أظهرت أن القوات المسلحة الإسرائيلية هي أقوى القوات في المنطقة، فإنه لا يمكن لهذه القوة وحدها أن تحقق السلام المنشود".

وبيّن الرئيس ريجان أن جوهر المسألة يقوم على "التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لإسرائيل، والحقوق المشروعة للفلسطينيين". وأن البحث عن الطريقة لتحقيق هذا التوفيق لا يمكن أن يتم إلا في لقاء الأطراف المعنية حول طاولة المفاوضات.

---

[53] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ريغان (مشروع)، 2014/8/3، في:
https://www.palestinapedia.net/%D8%B1%D9%8A%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

رسم الرئيس ريجان إطاراً عاماً لحل قضية فلسطين والشرق الأوسط، وهذا الإطار هو اتفاقيات كامب ديفيد التي هي "السبيل الوحيد لحل النزاع العربي – الإسرائيلي". وقال: "إن اتفاقيات كامب ديفيد لا تزال تشكل أساس سياستنا".

واقترح الرئيس الأمريكي سبعة مبادئ يبنى عليها الحل، وهي:

1. أن الأمن الذي تتطلع إليه إسرائيل "لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي".
2. أن التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني "مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بحق إسرائيل في مستقبل آمن".
3. "إسرائيل" "حقيقة واقعة"، و"راسخة، وشرعية داخل المجتمع الدولي"، وعلى الدول العربية أن تقبل هذه الحقيقة.
4. "أن السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة".
5. لـ"إسرائيل" "حقّ في الوجود وراء حدود آمنة يمكن الدفاع عنها".
6. لا عودة إلى حدود ما قبل 1967. فقد "كان عرض أرض إسرائيل عند إحدى النقاط لا يتعدى عشرة أميال في حدود ما قبل العام 1967، وكانت أكثرية سكان إسرائيل تعيش على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية. إنني لن أطلب من إسرائيل أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى".
7. أن قضية الفلسطينيين "أكثر من مسألة لاجئين".

استناداً إلى هذه المبادئ، رسم الرئيس الأمريكي إطاراً تنفيذياً لبلوغ الحل المنشود. وتتوضح معالم هذا الإطار في الخطوات الثمانية الآتية:

1. إقامة حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يديرون فيه شؤونهم الخاصة. ويستمر هذا الحكم عدة أعوام، تبدأ "بعد إجراء

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي" تهدف إلى "إثبات أن الفلسطينيين قادرون على حكم أنفسهم، وأن مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل".

2. تجميد إقامة المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال الأعوام الخمس لأن هذا التجميد "يمكنه أكثر من أي إجراء آخر أن يوجد الثقة" بين العرب والإسرائيليين.
3. "لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة في هاتين المنطقتين (أي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة إسرائيل سيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تؤيد ضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب إسرائيل".
4. إن الولايات المتحدة ترى "في حزم، أن حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطاً بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت".
5. "إن النزاع العربي – الإسرائيلي يجب أن يحل بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام. وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن [United Nations Security Council] 242 الذي يدخل بالتالي بكل جوانبه في اتفاقية كامب ديفيد". وترى الولايات المتحدة "أنه في مقابل إحلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب في القرار 242 على كل الجبهات، وفيها الضفة الغربية وقطاع غزة".
6. "عندما يجري التفاوض بين الأردن وإسرائيل بشأن مسألة الحدود فإن رأينا في حجم الأراضي التي يجب أن يطلب من إسرائيل التخلي عنها

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

سيتأثر إلى حدّ كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للخلافات، وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل".

7. بقاء مدينة القدس "غير مجزأة، إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض".
8. سوف تعارض الولايات المتحدة "أي اقتراح من أي طرف، وفي أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض، من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل. فالتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل التزام راسخ".

جاء خطاب الرئيس ريجان في وقت كانت الدول العربية تستعد لعقد مؤتمر القمة العربي الـ 18 (6–1982/9/9)، فآثرت الحكومات العربية بصورة عامة ألا تعلق على مشروع الرئيس الأمريكي أو تتخذ مواقف حياله، مفضلة أن تتيح الفرصة للملوك والرؤساء العرب ليتشاوروا فيما بينهم ويتخذوا ما يرونه من قرارات وإجراءات تحقق المصلحة العربية وتصون قضية فلسطين من العبث والإساءة، وتحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه، ولا سيّما بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان والنتائج التي انتهى إليها. وبذلك تكون قرارات مؤتمر القمة العربية بمنزلة ردّ غير مباشر على مشروع الرئيس الأمريكي. غير أن ذلك لم يمنع بعض المسؤولين في بعض الدول العربية من أن يشيروا في تصريحاتهم إلى بعض النواحي السلبية أو الإيجابية في مشروع الرئيس ريجان. وكذلك فعلت أجهزة الإعلام العربية. أما في "إسرائيل" فقد درس مجلس الوزراء المشروع الأمريكي وأعلن الناطق باسمه رفضه.

تبنى مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في الفترة 6–1982/9/9 ما سُمي "مشروع السلام العربي (مشروع فاس) 1982"، وهو في أصله مشروع طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز، قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، في 1981/8/7، وقد تضمن النقاط التالية[54]:

[54] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 462.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967، بما فيها القدس.
2. إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة سنة 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات "سلام" بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
8. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

كان واضحاً أن مبادرة الأمير فهد تتضمن اعترافاً ضمنياً بوجود "إسرائيل" وحق كافة دول المنطقة في العيش بسلام، ودعت المبادرة التي اعتمدت بشكل كبير على قرار مجلس الأمن رقم 242 إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها "القدس الشرقية". وقد اصطدمت المبادرة عندما طرحت على قمة فاس الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 بالخلافات العربية، حيث استمرت القمة لمدة أربع ساعات فقط، لتنتهي بفشل كبير كان مرده إصرار دول مثل سورية، والجزائر، وليبيا، والعراق، إضافةً إلى منظمة التحرير الفلسطينية على حذف البند السابع من الخطة الذي يتحدث عن اعتراف ضمني بـ"إسرائيل". لكن المبادرة أعيد طرحها من جديد على قمة عربية ثانية عقدت في فاس أيضاً بعد ذلك بعدة أشهر في سنة 1982، حيث تمّ إقرارها رسمياً من قبل القمة بعد أن رأى المشاركون في القمة، خصوصاً سورية،

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أنها لا تتضمن أي تنازل عن الحقوق العربية وأنها تتفق مع قرار مجلس الأمن 242[55]. وهذا بالمناسبة كان الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بـ"إسرائيل" وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع.

عرض الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف Leonid Brezhnev في 1982/9/15، مشروعاً يمثل التصور السوفييتي للحل، وركّز المشروع على حقّ شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها شرقي القدس. وأكد المشروع على حقّ جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و"إسرائيل"، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية.

ألقى رئيس مجلس السوفييت الأعلى ليونيد بريجينيف يوم 1982/9/15 خطاباً بيّن فيه المبادئ التي يرى الاتحاد السوفييتي أن يقوم عليها "السلام" العادل والرابح في الشرق الأوسط. وقد جاء خطاب الرئيس السوفييتي وكان العدوان الإسرائيلي على لبنان الذي بدأ يوم 1982/6/6 ما يزال مستمراً، كما أن مشروعه لـ"السلام" هذا جاء بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من مدينة بيروت الغربية، وبعد نحو أسبوعين من إعلان الرئيس الأمريكي رونالد ريجان مشروعه لـ"السلام" في الشرق الأوسط، وبعد نحو أسبوع من انعقاد مؤتمر القمة العربي الـ 12. حدد الرئيس بريجينيف ستة مبادئ يجب أن يقوم عليها "السلام" العادل والراسخ في الشرق الأوسط تنسجم مع القواعد العامة للقانون الدولي، ومع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط. وهذه المبادئ هي[56]:

---

[55] بين فاس وبيروت مبادرتان سعوديتان، موقع الجزيرة.نت، 2002/3/25، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/25

[56] للمزيد انظر: الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

1. تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين عن طريق العدوان. ويعني هذا أن تعاد إلى العرب جميع الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" منذ سنة 1967، أي مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي اللبنانية. كما يجب أن تعلن حدود بين "إسرائيل" وجيرانها العرب ثابتة وغير قابلة للتغيير.
2. وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة خاصة به عملياً، في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.
3. إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب، وهو الجزء الذي احتلته "إسرائيل" سنة 1967، والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. ويجب أن تؤمن حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان الثلاثة في مدينة القدس.
4. وجوب تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور المسلمين والآمنين، وذلك بشرط مراعاة مبدأ التعامل بالمثل، لأنه لا يمكن ضمان أمن البعض بانتهاك أمن الآخرين.
5. وجوب إنهاء حالة الحرب وإحلال "السلام" بين الدول العربية و"إسرائيل". ويعني هذا أن على جميع الأطراف المشاركة في النزاع، ومنها "إسرائيل" والدولة الفلسطينية، أن تلتزم بالاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي بعضها بعضاً، وتحل النزاعات الناشئة بينها بوسائل سلمية، وعن طريق المفاوضات.
6. وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية. ويمكن أن يقوم بمهمة الضامنين للتسوية الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أو المجلس كله بصورة عامة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وقال الرئيس بريجينيف في ختام خطابه: إن هذه التسوية الشاملة والعادلة فعلاً والثابتة حقاً لا يمكن إعدادها وتحقيقها إلا بواسطة الجهود الجماعية، بمشاركة جميع الأطراف ذات الشأن، ومنها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني. رحّبت بعض الحكومات العربية بالمشروع السوفييتي بتصريحات من بعض المسؤولين، أشاروا فيها إلى ما في المشروع من مبادئ إيجابية. وكذلك فعلت بعض أجهزة الإعلام العربية. وأما في "إسرائيل" فقد اكتفت الحكومة وأجهزة الإعلام بنقد المشروع السوفييتي ورفضه.

يبدو واضحاً هنا أن صراع الحرب الباردة بين قطبي العالم آنذاك (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي)، كان له أثر واضح في عرض السوفييت لهذا المشروع بعد أسبوعين فقط من مشروع ريجان آنف الذكر. كما يبدو واضحاً أيضاً تأثير علاقة الولايات المتحدة بـ"إسرائيل" على نظرة منظمة التحرير الفلسطينية للمشروع الأمريكي؛ إذ رحبت المنظمة ومعها الدول العربية بالمشروع السوفييتي الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع فاس. وأيّد المجلس الوطني الفلسطيني الـ 16 المنعقد في الجزائر في 1983/2/22 مشروع فاس ومشروع بريجينيف، ورفض مشروع ريجان.

لدى افتتاحه الدورة الـ 17 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمّان في 1984/11/22، عرض الملك حسين الخطوط العريضة لمبادرة أردنية – فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ "الأرض مقابل السلام"، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. واستناداً إلى ذلك، فقد جرت مباحثات أردنية – فلسطينية مشتركة، تمّ في ختامها إقرار الاتفاق الأردني – الفلسطيني في 1985/2/11، وكان من أهم وأبرز أفكاره ما يلي:

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

1. يتم التحرك الأردني – الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و338.
2. يجب أن تتم "عملية السلام" من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية.
3. الاعتراف بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
4. تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.
5. الاتفاق أنه في حالة نجاح المفاوضات مع واشنطن والقبول بالمقترحات، تقوم المنظمة بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل مع "إسرائيل".

ترى سعاد محمد التهامي أن حرب لبنان 1982 وما آلت إليه من نتائج كانت سبباً في تدشين مرحلة جديدة في العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما أسهمت في عودة الأردن مرة أخرى إلى مسرح الأحداث من جديد، وجاءت تصريحات الليكود الإسرائيلي لتعمق من وجوده، سواء من أريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي الذي رأى أن الأردن هو الوطن الفلسطيني البديل، أم الحملات الإعلامية الصهيونية التي رفعت شعار "الأردن هو فلسطين"، وهو شعار يكمن وراءه الكثير من السياسات الإسرائيلية التي تحقق الأمن لـ"إسرائيل"، وهذا الشعار كان كفيلاً ببعث الخوف مجدداً من عملية تجذير جديدة للأكثرية الفلسطينية في المملكة، الأمر

الذي جعل الملك حسين يدرك بأنه لا مفر من التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية[57].

وفي 1985/2/15، جرى التوقيع على اتفاق أردني – فلسطيني، على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي المزمع إنشاؤه بين فلسطين والأردن، وحضور مفاوضات "سلام" في مؤتمر دولي بوفد أردني – فلسطيني، وعرف هذا الاتفاق باسم "اتفاق عمّان". وهذا يعني كما ترى سعاد التهامي أن التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن قام على أساس ثلاث مسائل هي[58]:

1. تشكيل وفد مشترك للمفاوضات، ربما ضمّ فلسطينيين ليسوا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً.
2. التفاوض على أساس قرار 242، وخطة ريجان Reagan Plan التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في أيلول/ سبتمبر 1982.
3. تبني نمط كونفدرالي للتعايش بين المملكة والدولة الفلسطينية المستقبلية.

وسيكون ثمار هذا التقارب والتوافق بين منظمة التحرير والأردن؛ فتح باب الحوار الأمريكي الفلسطيني، والتي على أساسها سيتواصل العمل باتجاه مؤتمر دولي لـ"السلام"، وعلى هذا الأساس سيتم توجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في هذا المؤتمر باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وسيأتي تبرير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي المقترح ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك.

---

[57] سعاد محمد التهامي، الاتحاد الكونفدرالي الأردني الفلسطيني عام 1985، **مجلة المقتطف المصري التاريخية**، 2015/10/17، انظر: http://www.almoqtataf.tk/2015/10/1985.html

[58] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

من الواضح أن هذا الاتفاق عَكَسَ تحسن العلاقة بين منظمة التحرير والأردن، والتي شابها التوتر معظم فترة السبعينيات من القرن العشرين، كما عَكَسَ استجابة أكثر من المنظمة للتعامل مع الضغوط الدولية (الأمريكية والإسرائيلية بالذات) التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، إضافة إلى تراجع منظمة التحرير عن إصرارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعلى الرغم من فشل هذا المشروع بسبب معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل، وأوقفه الملك حسين في 1986/2/19، إلا أن فلسفته العامة ربما كانت الأساس الذي انطلقت منه المنظمة في مؤتمر مدريد للسلام Madrid conference في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، حيث شارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة وقطاع غزة تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك.

خلال الفترة 1987–1993 دخلت منظمة التحرير الفلسطينية فيما كانت ترفضه من قبل، وتعدّه من المحرمات والكبائر، وعانت المنظمة حالة من الاستضعاف السياسي وحالة متزايدة من التهميش، ولم يكن هذا حال منظمة التحرير فقط، بل كان حال الأنظمة العربية التي سارت خطوات من التراجع والتنازل حتى وجدت نفسها في مربع التسوية الذي ذهب إليه نظام الحكم في مصر من قبل، وكيّفت نفسها مع الشروط الأمريكية – الإسرائيلية للدخول في المفاوضات.

وفّر اندلاع انتفاضة 1987 لمنظمة التحرير رافعة سياسية كبيرة، وكرّس من جديد الهوية الفلسطينية. كما أظهرت الانتفاضة الدور الريادي لأبناء الداخل في مقاومة تصفية القضية الفلسطينية، وأبرزت من جديد الوجه القبيح لـ"إسرائيل"، ومعاناة شعب يرزح تحت الاحتلال ويرفضه ويقاومه بكل ما

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

لديه، حتى لو لم يكن ذلك بغير الحجارة. وتصدرت القضية الفلسطينية من جديد جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام العالمية، وقد حاولت منظمة التحرير استثمار الفرصة لتقدم نفسها طرفاً مقبولاً، ولا يمكن تجاوزه، لأيّ تسوية تتعلق بالقضية الفلسطينية[59].

شكّلت الانتفاضة الشعبية الكبرى سنة 1987 أبرز مظاهر المقاومة المسلحة للمشروع الصهيوني بعد خروج الفلسطينيين من بيروت على إثر حرب 1982، وكانت الانتفاضة مؤشراً على انتقال مركز الثقل المقاوم الفلسطيني إلى الداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أن كان متمركزاً في الخارج، ومتنقلاً من عاصمة إلى أخرى. رأت منظمة التحرير الفلسطينية الانتفاضة الشعبية رافعةً لها من محاولات العزل والتهميش والتجاوز، خصوصاً بعد الخروج من بيروت، لكنها على الرغم من ذلك توجهت لتوظيفها في تحقيق الوصول إلى تسوية سلمية مع "إسرائيل"، تفضي إلى انسحابها من الضفة وقطاع غزة لإقامة حكم ذاتي على أراضيها[60].

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية استثمار الانتفاضة سياسياً، وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في 12–1988/11/15، تمّ وضع برنامج فلسطيني جديد، بناءً على نصائح عربية وسوفييتية، تضمّن تنازلات جديدة، على أمل أن تجعل من منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مقبولاً (أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أيّ تسوية سياسية. تضمن البنامج النقاط التالية:

1. اعترفت المنظمة رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية؛ رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29.

[59] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 465.

[60] أمين محمد دبور، مرجع سابق، ص 140، بتصرف.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

2. اعترفت المنظمة رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 1967/11/22.
3. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره.
4. انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة سنة 1967.
5. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.
6. حلّ قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.
7. وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

كان الاعتراف بالقرارين 181 و242 عند منظمة التحرير الفلسطينية من الكبائر والخيانات التي لا تُغتفر، لكنه جاء في غمرة إعلان المجلس الوطني الفلسطيني استقلال فلسطين في 1988/11/15 في جوّ احتفالي غطّى على ذلك التنازل بالاعتراف بالقرارين، خصوصاً مع توالي اعتراف الدول بفلسطين، إذ بلغ خلال بضعة أشهر قرابة 120 دولة. ولكن على الرغم من ذلك فقد كان هذا المشروع مجرد اقتراب فلسطيني أكبر من مربع الشروط الإسرائيلية، لكن الولايات المتحدة كانت معنية بالظهور كطرف وسيط، وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم مزيد من التنازلات، فعدّت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية. كانت الولايات المتحدة منذ أمد بعيد اشترطت للدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية في أي حوار ثلاثة شروط:

1. الموافقة على قرار 242.
2. وقف العمليات العسكرية ضدّ "إسرائيل".
3. إعلان نبذ "الإرهاب".

وفي 1988/12/7 وقّع ياسر عرفات على وثيقة ستوكهولم التي تضمنت اعترافاً صريحاً بـ"إسرائيل" وقراري مجلس الأمن 242 و338 ونبذ "الإرهاب"، ثم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدأ في 1988/12/16 في تونس[61].

ولكن نتيجة لحالة العجز والتفكك العربي والإسلامي آنذاك؛ فقد كانت العراق وإيران على وشك الخروج منهكتين من حرب الثمانية أعوام (1980–1988) التي دمّرت اقتصادهما ومواردهما البشرية والمالية والعسكرية، وعانت البلدان النفطية من تراجع إيرادات النفط وانخفاض أسعاره، ثم اجتياح العراق الكويت في 1990/8/2، وما تلاه من حرب الخليج التي أورثت وضعاً عربياً بائساً ممزقاً، كما انخفضت المساعدات المالية من بلدان الخليج لمنظمة التحرير وللفلسطينيين بسبب استنزاف مواردها المالية في الحرب، وبسبب وقوف المنظمة إلى جانب العراق. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد، وسعيها إلى تحويل العالم إلى نظام يدور حول قطبها، ويخدم مصالحها، وتقديم مفاهيمها ومعاييرها للسياسة والاقتصاد بل والثقافة والحياة الاجتماعية لتكون الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية وحياة الناس، إضافة إلى ازدياد النفوذ اليهودي – الصهيوني في الحياة السياسية الأمريكية؛ كل هذا مثّل وضعاً مثالياً بالنسبة إلى "إسرائيل" لعقد أيّ تسوية سلمية تخرج منها منتصرة ومحققة كافة شروطها أو أغلبها.

[61] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 468، بتصرف.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

قدم إسحق شامير Yitzhak Shamir رئيس الوزراء الليكودي خطته في عشرين نقطة واعتمدتها حكومته في 1989/5/14، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. ومثّل مشروع شامير في جوهره مرة أخرى الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع ما عدا شرقي القدس لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية لتتفاوض معهم "إسرائيل" حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمسة أعوام، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي. وقد ضغطت أمريكا على منظمة التحرير الفلسطينية للموافقة على خطة شامير وهددت بتجميد الوضع السياسي، لكن المنظمة رفضت مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ووجدت نفسها مرة أخرى في مأزق سياسي لا تستطيع الخروج منه إلا بمزيد من التنازلات[62].

يشير محسن محمد صالح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى استثمار حالة التمزق والتشرذم العربي التي أعقبت حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush، بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت في 1991/3/6، إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. وقام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر James Baker بست جولات مكوكية في الشرق الأوسط، أثمرت عن إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة في مؤتمر مدريد، بعد أن قدم لهم عدداً من التطمينات والضمانات الأمريكية. وكانت الدعوة مبنية أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[63].

---

[62] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 469.

[63] المرجع نفسه، ص 470.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 1991/10/30 برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (الذي كان يعاني حالة انهيار وأفول ألقت بظلالها على دوره الخافت في عملية "السلام")، وبحضور أوروبي شكلي. وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، والأردن، وسورية، ولبنان، والمغرب، وتونس، والجزائر، ودول التعاون الخليجي الستة)، وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع بمباركة المنظمة تحت الغطاء الأردني وضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك[64].

في المسار الفلسطيني – الإسرائيلي؛ رأس الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي وساعده مجموعة من الشخصيات مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وغيرهما. وقد دخل في نحو عامين من المفاوضات العقيمة مع الوفد الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، كان ياسر عرفات وبضعة أفراد فقط من قيادة المنظمة يتابعون خطاً سرياً للتفاوض، نتج عنه ما عرف بـ"اتفاق أوسلو".

[64] المرجع نفسه. وللمزيد من تفاصيل مؤتمر مدريد انظر: حازم محمد زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011؛ وانظر أيضاً وقائع المؤتمر في موقع وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، في: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4187

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

اتفاق أوسلو 1993/9/13:

يؤصل حازم زعرب لاتفاقية أوسلو بالقول:

لم تتوصل المفاوضات الثنائية التي عقدت بين الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي بواشنطن، تحت إشراف الولايات المتحدة، فيما بين سنتي 1991 و1992م، إلى نتيجة تذكر؛ بسبب تحرج الجانبين من تقديم تنازلات ملموسة، ولعدم إشراك منظمة التحرير على نحوٍ مباشر، ولعدم ضغط الولايات المتحدة على الطرف الإسرائيلي لدفعه إلى تقديم تنازلات ملموسة لصالح الحقوق الفلسطينية، ولعدم وجود أية نية لدى الطرف الإسرائيلي بقيادة إسحق شامير؛ لإدارة حوار أو مفاوضات جادة مع أيّ فلسطيني كان. لقد عقدت المفاوضات بين طرفين إحداهما قوي وقادر على فرض شروطه بالقوة في حال فشله في تحقيقها بالمفاوضات. فالطرف الإسرائيلي يملك قوة عسكرية هائلة وهيمنة على الأرض، ويتلقى دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر قوة في العالم. وطرف ضعيف لا يملك سوى قناعته بعدالة قضيته وإرادته القوية لتحقيق أهدافه الوطنية، وأدواته النضالية المحدودة. وكانت القضية الفلسطينية في ذلك الحين قد فقدت زخم بعدها القومي والديني على مستوى العالَمين العربي والإسلامي بسبب حالة التراجع التي كانت تعيشها الشعوب العربية بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، وتراجع دوره كقوة كانت داعمة للمطالب الفلسطينية. ومن هنا واصلت إسرائيل تعنتها. مما دفع الفلسطينيين وبعض القوى الدولية للبحث عن مخرج آخر غير المفاوضات العلنية التي كانت تنعقد في أجواء مشحونة بكثير من التوتر، والقيود الإعلامية والضغوط الشعبية. وهكذا دفع فشل المفاوضات الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

في واشنطن إلى البحث عن قنوات اتصال سرية للمفاوضات، حيث تبينوا أنه لا أفق لمفاوضات واشنطن المباشرة، والواقعة تحت الأضواء الإعلامية الكاشفة التي تعيق تقديم أية مرونة مخافة انقلاب الرأي العام، هنا أو هناك، وعلى نحو قد يمس بمصداقية منظمة التحرير أمام شعبها أو بمصداقية الحكومة الإسرائيلية وتعهداتها الانتخابية التي لم يجف الحبر الذي كتبت به بعد.

وهكذا وطَّن الفلسطينيون أنفسهم على ضرورة التفاوض عبر قناة سرية بعيدة عن عيون الكاميرات وأضواء الفضائيات واعتراضات المعترضين. ومما شجع الفلسطينيين على ذلك أن إسرائيل أبدت استعدادها ورضاها عن هذا التوجه، وأن بعض المقربين من الحكومة النرويجية قد اقتنع بأهمية تطوير الموقف النرويجي وتمكينه من سحب البساط من تحت أقدام الجالسين على طاولة المفاوضات العلنية[65].

ويسترجع محسن محمد صالح قبل الحديث عن هذا الاتفاق بعض خيوط الأحداث التي دفعت باتجاهه، ففي سنة 1990، عُقد اجتماع سري في فيلا خاشقجي بباريس بين أريل شارون وبسام أبو شريف ومروان كنفاني، كان على جدوله إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة. وقد دخلت النرويج على خط المفاوضات عبر تيري رود لارسن Terje Rød–Larsen، وهو رئيس معهد نرويجي يبحث في ظروف وأوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وقد تعرف على يوسي بيلين Yossi Beilin أحد المقربين من شمعون بيريز Shimon Peres، وعرض عليه في نيسان/ أبريل 1992، عقد مباحثات سرية مع م.ت.ف. وقد أصبح بيلين بعد الانتخابات الإسرائيلية نائباً لوزير الخارجية بيريز وقام أحد الديبلوماسيين النرويجيين في

[65] حازم محمد زعرب، مرجع سابق، ص 99.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أيلول/ سبتمبر 1992، بتقديم عرض على بيلين بأن بلاده على استعداد لتكون المعبر السري للاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1992، بدأت الترتيبات العملية للمفاوضات السرية، فالتقى عن الإسرائيليين البروفيسور يائير هيرشفليد Yair Hirschfeld، أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، مع أحمد قريع (أبو علاء) رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح في فندق سانت جيمس بلندن[66].

تمّ التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/13 ووقّعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه، ووقّعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقّعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين. ويُعدّ هذا الاتفاق بحق منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية؛ فهو أول اتفاق يوقّعه الفلسطينيون والإسرائيليون ويتم بموجبه تسوية سلمية، وهو يعكس مدى التنازلات الهائلة التي اضطرت قيادة منظمة التحرير إلى تقديمها حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفيد 1978[67].

[66] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 470–471، بتصرف.

[67] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الخاتمة

يمكن القول هنا إنه بخروج القوات الفلسطينية المقاتلة من لبنان 1982، فقد انتهت مرحلة تاريخية كاملة من مراحل النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وهي مرحلة الكفاح المسلح الفلسطيني الذي كانت تقوده قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت لاعتبارات عديدة مرحلة إعادة صياغة الوعي الفلسطيني من جديد، للقبول بما كان مرفوضاً من قبل، والتفكير الجدي والجاد في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي عبر بوابة أخرى غير بوابة العمل المسلح، وهي بوابة التفاوض المباشر مع الاحتلال وبوابة الحل السلمي أو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

أدى الإنهاك العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى استضعاف سياسي، وكسب أنصار تيار الواقعية فيها، دفعات جديدة باتجاه تبني الحلول السلمية، وكانت موافقة المنظمة على مشروع التسوية العربي في قمة فاس 1982 تنازلاً كبيراً، إذ تضمن اعترافاً ضمنياً بـ"إسرائيل" عندما وافقت على حقّ جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام، كما وافقت على الدخول في مفاوضات لتحقيق التسوية.

بعد الخروج من لبنان، واجهت منظمة التحرير الفلسطينية ما يمكن أن يسمى سنوات عجافاً خصوصاً خلال الفترة 1983–1987، انعكست على شكل تراجع في الأداء النضالي المسلح، وفي التأثير والفاعلية السياسية، بحكم تشتت قيادات المنظمة ومقاتليها وحتى مكاتبها وأدواتها في بلدان عربية عدة، بينها ما بينها من اختلافات سياسية، الأمر الذي انعكس على استقلالية القرار الفلسطيني الذي كانت تتباهى به المنظمة من قبل.

وعلى الرغم من محاولات منظمة التحرير الفلسطينية نقل ثقل العمل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، إلا

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أنها لم تتمكن لاعتبارات عديدة من تحقيق نجاحات كبيرة على هذا الصعيد، خصوصاً في ظلّ تصاعد وتيرة مشاريع التسوية المقترحة التي باتت تضغط على قيادة المنظمة، للولوج في عملية التسوية، وفي ظلّ مزاحمة حماس والجهاد الإسلامي شعبية منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1967، فإن ذلك أثر كثيراً على قرار قيادات المنظمة بالتحرك نحو عملية التسوية السياسية للقضية حتى لا يتم سحب البساط من تحت أرجلهم، وتبقى المنظمة وقياداتها محافظين على تواجدهم وعلى شرعيتهم أيضاً.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

النتائج

خلصت الدراسة، فيما يتعلق بتداعيات الخروج من لبنان على منظمة التحرير الفلسطينية، إلى النتائج التالية:

1. كان الخروج من لبنان سنة 1982، بمثابة ضربة قوية للبنية التحتية للمنظمة، وتحولت المنظمة بعدها من منظمة تحرير إلى منظمة سياسية، كما أن الحرب وضعت أسس القضية الفلسطينية بمشاركة المنظمة على أن يكون الحل إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، وتمّ تنفيذ ذلك باتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993.
2. ساعدت أجواء ما بعد الخروج من لبنان على إيجاد أجواء عربية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تعلنها في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة سنة 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني.
3. أثّرت حرب 1982 في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، وأفرزت حالة من الرضا فلسطينياً بمشروعات تسوية سياسية، عربية وأجنبية، وانتقل المشروع الوطني الفلسطيني منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 بشكل كامل عملياً، إلى العمل على تحقيق هدف واحد هو الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويل برنامج الحل المرحلي إلى مشروع بناء دولة.
4. تخففت منظمة التحرير الفلسطينية من الأعباء والتبعات المتعاظمة لوجودها على الساحة اللبنانية، واستنزاف طاقاتها وقدراتها في الاشتباك اليومي مع الاحتلال الإسرائيلي، مع تشابكات الوضع الداخلي اللبناني،

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وأبعاده الإقليمية، وعلى الرغم من ذلك فقد انعكس هذا التخفف سلباً على عمل المنظمة؛ إذ عجل هذا التخفف، على غير التوقع، في تحول المنظمة باتجاه الحلول السلمية للقضية الفلسطينية.

5. لم تتمكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من استثمار انتفاضة 1987 لاستعادة موقع العمل المقاوم كما كان قبل الخروج من لبنان 1982، وهذا وإن كان مفهوماً بحكم الظروف التي أحاطت بالمنظمة بعد الخروج من لبنان، فإن ما لم يكن مفهوماً أو مقبولاً هو ذلك الرضا التام بتوقيع اتفاق أوسلو الذي لا يلبي الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني خصوصاً في ظل الانتفاضة الشعبية.
6. لم تتمكن قيادات منظمة التحرير من النأي بنفسها عن التشابكات والاختلافات العربية – العربية التي تلت الخروج من لبنان 1982، بل إنها وجدت نفسها مضطرة أحياناً للوقوف مع طرف ضدّ طرف، كما حدث إبان الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990، وهو ما أثر لاحقاً على الدعم العربي المادي والمعنوي للمنظمة وللفلسطينيين بشكل عام، وبالتالي شكّل عبئاً إضافياً على منظمة التحرير للقبول بسياسة الأمر الواقع.
7. بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 وإنشاء السلطة الفلسطينية سنة 1994، غابت منظمة التحرير الفلسطينية عن الواجهة، وسيطرت السلطة على المشهد الفلسطيني بشكل كامل، بينما بقيت المنظمة في حالة جمود كامل ويتم استدعاؤها حين حاجة قيادة السلطة إلى ذلك؛ كما حدث عند إلغاء بعض بنود ميثاق المنظمة سنة 1996 بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton في غزة. أو كفزّاعة في مواجهة القوى الفلسطينية، الإسلامية منها على وجه الخصوص، المعارضة لمسار التسوية السلمية واتفاق أوسلو.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

صدر من سلسلة
دراسات علميَّة محكَّمة

1. صابر رمضان، **دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعيقات**، دراسة علمية محكّمة (1)، 2016.
2. أشرف عثمان بدر، **الصهيونية والغرب من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا**، دراسة علمية محكّمة (2)، 2016.
3. صابر رمضان، **حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل**، دراسة علمية محكّمة (3)، 2017.
4. وائل المبحوح، **حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير**، دراسة علمية محكّمة (4)، 2017.
5. حنين مراد، **هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011–2016)**، دراسة علمية محكّمة (5)، 2017.
6. حمدي حسين وأشرف بدر، **تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني**، دراسة علمية محكّمة (6)، 2017.
7. وائل عبد الحميد المبحوح، **تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**، دراسة علمية محكّمة (7)، 2018.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

من إصدارات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

1. **سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**، صدر من هذه السلسلة 10 مجلدات، تغطي الفترة 2005–2017.
2. **سلسلة الوثائق الفلسطينية**، صدر من هذه السلسلة 7 مجلدات، تغطي الفترة 2005–2011.
3. **سلسلة اليوميات الفلسطينية**، صدر من هذه السلسلة 4 مجلدات، تغطي الفترة 2014–2017.
4. **سلسلة أولست إنساناً**، صدر من هذه السلسلة 13 كتاباً.
5. **سلسلة تقرير معلومات**، صدر من هذه السلسلة 28 كتاباً.
6. **كتب علمية متنوعة** (80 كتاب).
7. **كتب باللغة الأجنبية** (30 كتاب).

يوفر مركز الزيتونة الكثير من الكتب والدراسات وفصول من كتب للتحميل المجاني عبر موقعه، يرجى الاطلاع على الرابط الإلكتروني:
https://www.alzaytouna.net

قواعد النشر
في سلسلة دراسات علميَّة محكَّمة

1. يرحب مركز الزيتونة بالدراسات العلمية التي تُعنى بالمجالات السياسية والاستراتيجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضية فلسطين وما يرتبط بذلك عربياً وإسلامياً ودولياً.
2. يشترط في الدراسات المرسلة ألا تكون قد نشرت سابقاً، وأن تلتزم بمناهج البحث العلمي المعتمدة.
3. يرفق الباحث مع الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحدود 120–150 كلمة.
4. تخضع المواد المرسلة للتحكيم العلمي الأولي من هيئة التحرير، ثم ترسل للتحكيم العلمي الخارجي، وفق الأعراف العلمية العالمية. ومن حق الهيئة رفض أي من الدراسات المرسلة، أو طلب التعديلات اللازمة قبل إجازتها نهائياً للنشر. ويتم تبليغ الكاتب بالقرار خلال شهرين من استلام الدراسة.
5. يحتفظ المركز بكافة حقوق النشر الورقي والإلكتروني للدراسات وترجمتها، ولا يجوز إعادة نشرها إلا بإذن خطي مسبق من المجلة.
6. تُراعَى في كتابة الدراسات الموضوعية والدقة، وقواعد التوثيق والاقتباس، وعمل الهوامش بالطرق المتعارف عليها علمياً، والتي تتضمن:

- الكتب: اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الطبعة (مكان النشر: اسم الناشر، تاريخ النشر)، وأرقام الصفحات.
- المجلات: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة أو الدورية، ورقم العدد، وتاريخ العدد، وأرقام الصفحات.

- الصحف: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم الصحيفة، ومكان صدورها، وتاريخ العدد.

لمزيد من التفصيلات حول طرق التوثيق، يرجى فتح الرابط التالي:
https://link.alzaytouna.net/Guidelines_Refereed-Academic-Studies

7. يرجى إرسال الدراسات على برنامج Microsoft Word، مع مراعاة أن يكون حجم الخط 14، ونوع الخط Simplified Arabic، كما يرجى إعداد الهوامش في ذيل كل صفحة (على شكل Footnotes).

Following this aggression, President Ronald Reagan announced his plans to solve the Arab-Israeli conflict, the Arab Summit Conference adopted an Arab peace plan (The 1982 Fez Plan), and the Soviet Union presented a peace plan (The Brezhnev Peace Plan).

The Palestinian National Council (PNC) supported the Fez and Brezhnev plans and rejected Reagan's plan. These steps paved the way for King Hussein's Jordanian-Palestinian peace initiative, based on the principle of land for peace, under the United Nations supervision, and for 'Arafat's signature of the 1988 Stockholm Document. Afterwards came the Oslo Accords in 1993, and the PLO entered a stalemate, while the Palestinian Authority became at the forefront of the scene.

Keywords:

Israel	Jordan	The 1982 summer aggression
Oslo Accords	The Palestine Liberation Organization	Armed resistance
	The Arab Summit Conference (Fez)	

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

Abstract

The Repercussions of the 1982 Israeli Invasion of Lebanon, on the Political Attitude of the PLO Until the Oslo Accords 1993 (Analytical Study)

Israel did not find any difficulty in justifying its invasion of Lebanon, from which the resistance operations were launched. The Israeli leadership considered the Palestinian resistance in Lebanon dangerous, and that using force is better than the political option, in addition, it wanted to secure its northern borders and have a buffer zone, hence it tried to establish a regime loyal to it, willing to forge a "peace agreement."

In the summer of 1982, the Israeli invasion succeeded in expelling the leadership of the Palestine Liberation Organization (PLO) and the resistance fighters out of Lebanon, who were distributed over six Arab countries. This expulsion accelerated the PLO decision to move into the occupied Palestinian territories.

As a result, the Palestinian refugees lost a strong supporter, the Lebanese National Forces received a heavy blow and the Sabra and Shatila massacre was committed. The invasion revealed security breaches and weaknesses in the Palestinian revolution, in addition to fissures and splits within the Fatah movement (led by Abu Musa). Consequently, the "pragmatic trend" gained new impulses in order to adopt peaceful solutions and enter negotiations.

Refereed Academic Studies (7)

The Repercussions of the 1982 Israeli Invasion of Lebanon, on the Political Attitude of the PLO Until the Oslo Accords 1993

By: Wael El Mabhouh

هذه الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 وتحليل أسبابها، والتعرف كذلك على نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على منظمة التحرير الفلسطينية ومشروع المقاومة على وجه التحديد، وعلى تأثير نتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993.

وتكمن أهمية الدراسة ربما في كونها من الدراسات القليلة التي تناقش التأثير المباشر لنتائج حرب لبنان سنة 1982 على سلوك منظمة التحرير الفلسطينية السياسي، وتحولها نحو الاندماج في عملية التسوية، وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993. وهي تفيد الباحثين في الشأن الفلسطيني بشكل عام، وفي مجال الدراسات الاستراتيجية، وفي مجال الدراسات العسكرية وتحليل آثار الحروب على الجانبين السياسي والميداني.

وهذه الدراسة هي رقم 7 من سلسلة دراسات علميَّة محكَّمة، التي تهدف إلى تسليط الضوء في كل دراسة منها على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه الدراسات، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدَّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

ISBN 978-614-494-002-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net